View metadata, citation and similar papers at core.ac.uk
brought to you by CORE
provided by Journals of University of Babylon

Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّةِ
Vol. 29/ No. 7/ 2021 المجلد 29/ العدد 7/ 2021

مخاطر منح الإئتمان من قبل المصارف التجارية

أحمد حسن وسمي شاكر نوري اسماعيل
قسم القانون/ كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة كركوك
ahmedhassan@uokirkuk.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 2021/5/28 تاريخ قبول النشر: 2021/6/16 تاريخ نشر البحث:2021/7/13

المستخلص

إن الخطر عنصر طبيعي في البيئة المصرفية ويلازمها مهما كانت طبيعتها ومهما كان نوعها، لذلك فإن المصارف التجارية تتعرض عند تقديمها للقروض والإئتمانات إلى جملة من المخاطر، هذه الأخيرة هي وليدة عدد من العوامل إلا أن العامل الجوهري في ذلك ناتج عن عدم رغبة المقترض في تسديد مما بذمته من قروض أو عدم مقدرته في تحقيق الدخل المناسب لغرض إعادة القرض.

ويعتبر خطر الإئتمان المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيله وهناك أنواع مختلفة تتميز بإحتمال حدوث عجز عن السداد فيها، وتمثل القروض أكبر هذه الأنواع والتي تتصف باكبر قدر من مخاطر الإئتمان، فالتغير في الظروف الإقتصادية العامة و مناخ التشغيل بالشركة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، لذا يجب التنبؤ بهذه الظروف حتى ولو بجزء منها، ذلك باستخدام طرق وأساليب و نماذج إحصائية ليسهل على البنوك تحليل الإئتمان لكل طلب قرض على حدى لتقييم قدرة المقترض على رد القرض، لذا ينبغي على المصارف أن تولي أهمية خاصة لمثل هذه المخاطر من أجل وضع حد للآثار السلبية الناجمة عنها والمحافظة عليها من أدنى حد ممكن.

الكلمات الدالة: القروض، الائتمان، التدفقات النقدية

Risks of Credit Grant by Commercial Banks

Ahmed HasanWasmi Shakir Noori Ismael
Teacher of commercial law at the Faculty of Law and Political Science/Kirkuk University

Abstract

The risk is a natural element in the banking environment, and it is accompanied regardless of its nature and whatever its type. Therefore, the commercial banks, when providing loans and credits, are exposed to a set of risks. The latter is the result of a number of factors, but the intrinsic factor is a result of the unwillingness of the borrower to pay back the owed debts or the inability to generate an appropriate income for the purpose of repaying the loan.

The credit risk is the primary variable affecting net income and the market value of equity resulting from non-payment or postponement and there are different types characterized by the possibility of default, and loans represent the largest of these types, which characterized the greatest amount of credit risk, the change in economic conditions and the operating climate of the company affects the cash flows available that serve the debt. Therefore, these conditions must be predicted, even if only in part, by using statistical methods, methods and models to make it easier for banks to analyze the credit for each loan application separately to assess the borrower's ability to repay the loan, so banks should attach special importance to such risks in order to put an end to the negative effects resulting and keep it to the lowest level as possible.

Key words: Loans, credit, cash flow

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المقدمة.

في ظل اقتصاد السوق و تحديات العولمة، يعيش العالم فترة من التحولات الجذرية التي أسهمت ولا تزال في خلق أوضاع جديدة تتميز بالحركة والتبدل والتطور بسرعة معهودة، الأمر الذي أثر و بوضوح في مجمل الحياة الإنسانية. ويدخل الاقتصاد العالمي الألفية الثالثة التي يطلق عليها قرن العولمة محملا ومتأثرا بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية، أن نظام المال والأعمال في العالم من بين أكثر القطاعات تأثرا بتلك المتغيرات، حيث تسعى دول العالم كلها لدفع عجلة التنمية من خلال تطوير أنظمتها المالية وتفعيل حركة رؤوس الأموال وهذا لا يأتي إلا من خلال العمل على تنظيم وتحسين أداء الجهاز المصرفي والمحدد خاصة في المصارف التجاري[1] . التي تعد قاعدة الهرم في النظام المالي والإقتصادي والتي كان ولا يزال وسيظل لها تأثيرا جذريا وعميقا في أداء وأعمال المصارف من منظور أن الجهاز المصرفي يلعب دورا حيويا في النشاط الاقتصادي.

فهي التي تتولى الوساطة بين المودعين والمقترضين وهي مستودع لثروة المواطنين ومصدر للائتمان اللازم لإقامة المؤسسات وإنتاج السلع وال خدمات" [2]، وهي القائمة على نظام الدفع ونقل السياسة النقدية وتوفير السيولة وهي المؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على وفرة الإئتمان وأسعاره وخلق النقد وزيادة الطلب الذي يؤدي بدوره إلى المزيد من الحاجة إلى الإنتاج والإستثمار، لذا كان الاستقرار المالي والمحافظة على أموال المودعين وسياسات الإئتمان الرشيدة هدفاً تسعى المصارف المركزية دائما إلى تحقيقه وتضع التعليمات الرقابية وتجبر المصارف على الإلتزام بها محافظة على الأدوار المهمة التي تقوم بها المصارف، ونتيجة لتطبيق سياسات ائتمانية غير متوازنة، ونتيجة سياسة مخاطر غير فعالة، تعرضت العديد من المصارف لمخاطر ائتما نية عالية جدا، حيث قامت مثل هذه المصارف بمنح قروض تتجاوز حدود رأسمالها وأهملت تطوير أنظمتها، وخلال الفترة الأخيرة زادت حدة المنافسة في القطاع المصرفي من خلال تقديم منتجات إئتمانية جديدة ومبتكرة تناسب التطور المالي الحاصل، مما أسهم في تزايد احتمالية التعرض للمخاطر الإئتمانية حيث حتم على إدارة هذه المصارف البحث عن سبل وطرق وآليات جديدة لمواجهة تلك المخاطر.

إن تعدد أنشطة المصارف وحداثتها جعلتها تواجه أخطار حديثة لم تعتد مواجهتها من قبل هذا لا يعني أنها استطاعت التخلص من الأخطار التي تهددها من قبل، فخطر الائتمان لا يزال هاجس كل مصرف لكونه لصيقا بالوظيفة الرئيسية التي ينشأ من اجله وهي منح الائتمان.

"إن الإئتمان علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة، تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات أو نقود لقاء تعهد بدفع بدل معين مستقبلا وفي اجل معين بشكل سلع أو نقود أو خدمات، وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقدا"[3].

---

[1] فضيلة معروف، محاولة التنبؤ بخطر الائتمان بطريقة القرض التنقيطي. رسالة ماجستيرأكاديمي2012. ص أ.

[2] انس هشام المملوك، "مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية" دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق سوريا 2014، ص1.

[3] د.علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2003، ص 12.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

يعتبر الإئتمان المصرفي من أهم النشاطات المصرفية التي تنعكس نتائج عملياتها على الحسابات المالية الإجمالية للبنوك في الربح او الخسارة، والوظيفة الإئتمانية من أكثر الأنشطة الربحية بالنسبة للبنك، مما يستدعي من إدارات البنوك العمل على إدارة المخاطر بشكل عام، وإدارة مخاطر الإئتمان بشكل خاص، وتشكل محفظة الإئتمان حجما لا يستهان به من أصول أي بنك، وأمام ذلك يقع عليها مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر[1].

والإئتمان المصرفي بطبيعته يواجه العديد من المخاطر التي يصعب التنبؤ أو التحوط لها بمنتهى الدقه في حين يكون البنك ملتزما بشكل دائم بالوفاء بأموال المودعين حال إنتهاء أجلها أو عند طلبها، وفي نفس الوقت فأن المقترضين لن يكون في وسعهم الوفاء بقيمة قروضهم تجاه البنك بطريقة نظامية أو بنسبة كاملة وذلك لسبب جوهري هو إن الإئتمان الممنوح من البنك للمقترضين قد تم توظيفه في أنشطة تجارية، زارعية، صناعية وسياحية مختلفة لا يمكن إستعادتها بسهولة[2].

إن ممارسة أي نشاط يصاحبه دائما مخاطر وإحتمالات النجاح والفشل بدرجاتهما المختلفة، وبذالك فان مخاطر عدم السداد تظل دائما قائمة مما يقع على عاتق البنك توظيف أموال مودعيه توظيفا آمنا بعيدا عن المخاطر غير المحسوبة. فرغم الإصلاحات الاقتصادية والدخول في نظام اقتصاد السوق على ان عمل هذه المؤسسات المالية لا يزال معرضا لعدة مخاطر ائتمانية هذا ومن اجل العمل على الحد من هذه المخاطر أو التقليل منها وبخصوص هذا الموضوع طرح الباحث الأسئلة التالية:

مشكلة البحث: ما هي الإئتمان؟ وما المقصود بالمخاطر المتعلقة بالإئتمان؟ وما هي أنواعه؟ وما هي أقسامه؟

أهمية البحث: تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لكونها تسلط الضوء على أنواع المخاطر الإئتمانية وإدارتها كأداة فعالة وهامة لتخفيض الخسائر التي يمكن أن تتحملها البنوك التجارية، وكذالك محاولة وضع إطار متكامل يساهم في تحسين أداء البنوك.

أهداف البحث: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1. التأكد من الإجراءات الصحيحة المتبعة لإدارة المخاطر الإئتمانية تساهم في تحسين أداء البنوك التجارية.
2. التعرف على طرق المخاطر الإئتمانية والتعرف على مؤشرات قياس المخاطر الإئتمانية.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، (إدارة الإئتمان المصرفي والتحليلالإئتماني)، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشروالتوزيع، عمان، الأردن،2002، ص 17.

[2] منى عباس كاظم،"الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي في تحسين كفاءة الائتمان المصرفي"، دارسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد،2015.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

منهج البحث: تحقيقا لأهداف البحث قام الباحث بإتباع المنهج **الاستقرائي** التحليلي من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدراسات والأبحاث والرسائل الجامعية بالإضافة إلى التشريعات والنظم والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن البنك المركزي العراقي وذلك بهدف وضع الإطار النظري لموضوع البحث.

خطة البحث: انطلاقا من طبيعة إشكالية البحث، والأهمية والأهداف المرجوة، تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين وكما يلي:

المبحث الأول: وقد خصص لدراسة ماهية الائتمان وانواعها، وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول مضمون المطلب الأول مفهوم الإئتمان، تعريفه و أنواعه، أما المطلب الثاني أعد لدراسة أهم أدوات الإئتمان وأهميته.

المبحث الثاني: أعد لدراسة المخاطر الإئتمانية وأنواعها، ويشمل هذا المبحث مطلبين، الأولى خصص لدراسة تعريف المخاطر الإئتمانية و تقسيمها، أما المطلب الثاني خصص لدراسة أنواع المخاطر الإئتمانية.

المبحث الأول/ماهية الائتمان وانواعها

تمهيد وتقسيم.

الإئتمان بلغة القانون له معنى واسع وهو يعني تسليم الغير مالا، منقولا أو غير منقول على سبيل الدين، أو الوديعة، أو الوكالة، أو الإيجار، أو الإعارة، أو الرهن، أو لإجراء أي عمل ما. كل هذا سواء كان بأجر أو بغير أجر. وفي جميع الأحول يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال مع نية إستعادته.

أما بلغة الإقتصاد فالإئتمان يعني تسليف المال لإستثماره في الإنتاج أو الإستهلاك معتمدين بذلك على عنصري الثقة والمدة،كما يتخذ الإئتمان عدة صور أو أنواع بحسب مدته والغرض من الحصول عليه،أو حسب الجهة المستفيدة منه والمانحة له[1]. سوف نتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الائتمان وانواعه في المطلب الأول منه، ونتطرق في المطلب الثاني أدوات الإئتمان و أهميته وكما يلي:

المطلب الأول/مفهوم الإئتمان

يعتبر الإئتمان البنكي من أهم استثمارات البنك، إذ يمثل الجانب الأكبر والأساسي من الأصول وكذلك العائد الأساسي للبنك من خلال منحه الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وفي ظل تتزايد سرعة عجلة العولمة المالية وإنفتاح الأسواق المالية والمصرفية على بعضها البعض فتغير المخاطر الناتجة عن الإئتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر المصارف وحدوث الأزمات.

والتساؤل في هذا المطلب هو لتعريف الإئتمان وأنواعها والذي بدوره سيوضح اللاإئتمان.

[1] حفيان جهاد، "إدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية" رسالة ماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012، ص4.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الفرع الأول/تعريف الإئتمان.

عرف الكتاب الإقتصاديون الإئتمان بتعاريف متعددة يختلف مضمونها وفقا لوجهة نظر الباحث، "إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها."[1].

ولعل الفهم اللغوي لكلمة الإئتمان هو المدخل الصحيح للتعرف على العملية الإئتمانية فكلمة الإئتمان ككل مصدرها آمن أي إطمأن، فأساس الإئتمان إطمئنان المقرض لسلامة نوايا المقترض وسلامة مركزه المالي وقدرته على الوفاء بإلتزاماته لاسيما وقت الإستحقاق."فإذا أخذنا عن الائتمان باللغة الانكليزية Crédit نجد أنه ناشئ عن عبارة Credo في اللاتينية وهي تركيب لإصطلاحينCre وهي الثقةDo وهي أضع عليه فإن المصطلح هو أضع الثقة."[2].

كما يمكن تعريف الإئتمان على انه "حصول على البضائع والخدمات مقابل إعطاء وعد بدفع قيمتها بالنقود حين الطلب بوقت محدد في المستقبل فالإئتمان يقوم على أساس الثقة والأمانة من الطرف الحاصل عليه ويستوجب مرور فترة من الزمن بين وقت التسليم التسلم أو الإقراض والتسديد."

ويمكن تعريفه أيضا: " أنه عملية مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة مساوية لها مضافا إليها مبلغ آخر يسمى الفائدة تخلي الدائن عن قيمة حاضرة وهناك طرفان في عملية الإئتمان:الأول: مانح الإئتمان المقرض أو الدائن و الثاني: متلقي الإئتمان ويدعى بالمدين أو المقترض".

وسوف نقوم بتسليط الضوء على أبرز التعاريف للإئتمان من قبل الكتاب والباحثين:

1. " الثقة التي يوليها البنك للمتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المـــال لإستخدامه فيعرض محدد خلال فترة معينة، ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه، والثقة هنا تتمثل فيما بين البنك والعميل بعدما وجد البنك أن هذا العميل هو أهل الثقة، بالتالي أهل الحصول علـــى الإئتمان المطلوب، وإن درجة المخاطرة لهذا الإئتمان يستطيع البنك تحملها وقبولها." [3].

2. "عملية بمقتضاها يقوم البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة بمنح العميل بناءا على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة

---

[1] د.محمد علي كاظم التميمي وأخرون "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28، العدد 3، 2006، ص194.

[2] حسن توفيق النجفي، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق (1976)، ص108.

[3]د. محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني(الاساليب و الادوات والاستخدامات العلمية) ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص41.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفاية البنك للعميل أو تعهد البنك عن العميل نيابة لدى الغير."[1].

3. " أنه علم وفن و يجب على مقرر الإئتمان في البنك أن يكون ذو نوعية خاصة و ثقافة معينة، وأن يكون له القدرة على الحكم على المعلومات المقدمة إليه وصحتها أو عكس ذلك."[2].

" إلتزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية إستثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها."[3].

ويعرف الإئتمان المصرفي بأنه تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، على أن تعزز هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف الزبون عن السداد بدون أي خسائر[4].

الفرع الثاني/أنواع الإئتمان

تتعدد صور الإئتمان وأنواعه وفق معايير وإعتبارات متعددة وعلى النحو التالي[5]:

1. بحسب الغرض منه: وينقسم إلى:

أ. إئتمان إستثماري: غالبا ما يكون إئتمان طويل الأجل وتمثل السندات الأداة المناسبة للحصول عليه وتلجأ إليه المؤسسات عادة من أجل توفير إحتياجاتها من رؤوس أموال ثابتة من قطع أراضي، منشآت وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة.

ب. إئتمان تجاري: تلجأ إليه المؤسسات بغرض تمويل جزء من رأسمالها العامل أو الجاري(أجور عمال، مشتريات من المواد الأولية...الخ) ويكون عادة إئتمان قصير الأجل وتمثل الكمبيالات والسندات الأذنية الأداة المناسبة لتداوله.

ج. إئتمان استهلاكي: وهو الإئتمان الموجه لتمويل إحتياجات الأفراد من السلع المعمرة (الاستهلاكية، ثلاجات، سيارات،...الخ) عادة ما يكون هذا الإئتمان متوسط الأجل و يأخذ شكل البيع بالتقسيط.

2. حسب أجل الإئتمان: وينقسم وفقا للمدة إلى:

أ. إئتمان قصير الأجل: مدته تكون أقل من سنة ويهدف عادة إلى تمويل العمليات الجارية الصناعية والتجارية ومن الصور الشائعة لهذا النوع أذونات الخزانة التي تصدرها الدولة.

---

[1] د.منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر" الجزء1:التوريق، ط1،الاسكندرية، 2002، ص71.

[2] صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص200.

[3] حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص58.

[4] عبدالمطلب عبدالحميد(البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها)، الدار الجامعية، الأسكندرية، مصر،2001، ص 103.

[5] د. منير إبراهيم هندي، المرجع السابق، ص8.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ب. إئتمان متوسط الأجل: وتتراوح مدته عادة ما بين سنة و خمس سنوات ويستخدم في تمويل إحتياجات المؤسسات في بعض العمليات الرأسمالية (تطوير الإنتاج، القيام بالتوسعات،...الخ) كذلك إحتياجات الأفراد من السلع الاستهلاكية.

ج. إئتمان طويل الأجل: ومدته تزيد عن 5 سنوات ويقدم التمويل إحتياجات المؤسسات إلى رؤوس أموال ثانية.

3. **بحسب شخصية متلقي الإئتمان:** وينقسم على:

أ. الإئتمان الخاص: وهو ما يعقده أشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة.

ب. الإئتمان العام: وهو ما تعقده الأشخاص العامة كالدولة والمحافظات ووحدات الحكم المختلفة للإقتراض الأموال لتمويل نفقاتها وبرامج التنمية التي تقدمها للمواطنين ويتم الإقراض عادة عن طريق بيع الحكومة للأوراق المالية (السندات).

4. بحسب ضمان الدين: وينقسم هذا النوع من الإئتمان إلى[1]:.

أ. الإئتمان الشخصي: في هذا النوع من الإئتمان لا يقدم المدين اية ضمانات لتسديد دينه و يكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد وبثقته في تنفيذ هذا العد مستندا إلى شخصية المدين (حسن سمعته ومتانة مركزه المالي).

ب. الإئتمان العيني: ففي هذا الإئتمان يقدم المدين ضمانا عينيا كضمان لتسديد دينه وعادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، هذا الإئتمان يكون في حالة الصفقات الكبيرة أو ذات المخاطرة.

5. بحسب مقدم الإئتمان: وينقسم إلى:

أ. الإئتمان المباشر: وهو الإئتمان الذي يقدمه الدائن للمدين مباشرة و هذا أمكث البيع الأجل والقروض التي يقدمها المقرضون والمقترضين مباشرة وساطة والنوع الشائع لهذا الإئتمان، وهو شراء السندات التي تصدرها الدولة أو الشركات والمؤسسات.

ب. الإئتمان الغير مباشر: وهو الإئتمان الذي يكون عن طريق مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الأموال من المدخرين لتوجيهها نحو المقترضين ومن أشهر هذه المؤسسات المصارف التجارية التي تقوم بالوساطة بين المقرضين والمقترضين.

المطلب الثاني/أدوات الإئتمان وأهميته

يعتبرالائتمان المصرفي نشاطا مصرفيا غاية في الأهمية سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني أو بالنسبة لإدارة البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولذلك فهو يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية إذ لاتقف آثاره الضارة على مستوى البنك أو المؤسسة المالية الوسيطة وإنما تصل أضراره، حساسية إلى الاقتصاد الوطني إذ الم

[1] د. ابراهيم الكراسنة، "أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، ط 2، أبوظبي،2010، ص17.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

يحسن استخدامه. فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي وكلا الأمرين له آثار اقتصادية غاية في الخطورة وبسبب حالة الإفراطفيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية اختلالات هيكلية قد تصعب معالجتها.

لقد استطاع أطراف عملية المبادلة على الدوام أن يستحدثوا أدوات وأساليب مختلفة لتحقيق هدف ومن أهم هذه الأدوات نجد الأوراق، سرعة تداول الحقوق وتوفير أكبر قدر من الثقة في المعاملات بينما تعتبر الثانية أدوات ائتمانية، التجارية والأوراق المالية، فالأولى تعتبر أدوات ائتمانية قصيرة الأجل. ومن الجدير بالذكر أن النقود الورقية ذاتها تُعد من بين أدوات الائتمان طويلة الأجل.

الفرع الأول/ أدوات الإئتمان

من أهم أدوات الإئتمان[1] نجد الأوراق التجارية والأوراق المالية إضافة لذلك نجد النقود الورقية.

1. **الأوراق التجارية:** وهي أدوات إئتمان قصير الأجل وأهم ما يميزها سرعة تداولها وتوفرها على قدر كبير من الضمان والثقة ومن اهمها نجد: الكمبيالة، السند الاذني، الصكوك، أذونات الخزانة.
2. **الأوراق المالية:** وهي أدوات الإئتمان طويل الأجل وأهمها الأسهم والسندات.

أ. **الأسهم:** هي من قبيل حقوق الملكية، فحملة الأسهم هم شركاء في رأس المال وبالتالي يحققون أرباحا أو يتحملون خسارة تبعا للمركز المالي للمؤسسة المصدرة لهذه الاسم.

ب. **السندات:** فهي ادوات ائتمان تصدرها الحكومات أو المؤسسات، وأصحاب هذه السندات لا يكونون شركاء في رأس المال وإنما مجرد دائنين يتقاضون فائدة سعر ثابت يتحدد مقدما.

3. **النقود الورقية:** فقبول الأفراد لها وتداولها بينهم إنما يتوقف على درجة ثقتهم في الجهة المصدرة لها وهي الدولة والتي تتمتع بميزة كبرى وهي قبولها العام كوسيط في المبادلات وسيولتها الكاملة.

المطلب الثالث/أهمية الإئتمان

إن دور الإئتمان مهم في تنمية الإقتصاد الوطني[2]، فتوفير الأموال يدير عجلة الإقتصاد ويؤمن يد العاملة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولاشك أن أهدافا بهذه الأهمية والشمول تستدعي إهتماما خاصا أيضا من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الإئتمان غير المستقرة وقصور عملية الإئتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والإنتاجية، لذلك حضت سياسة الإئتمان بإهتمام كبير من السلطات النقدية وحددت البنوك التجارية قواعد وأسس لإتباعها في نطاق منح الإئتمان. ومن أهم النتائج والفوائد الإقتصاديتين للإئتمان نذكر ما يلي:[3]

أ. يعد الإئتمان المصرفي نشاطا إقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد الوطني كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاع النشاط الاقتصادي المختلفة.

---

[1] عبد المطلب عبدالحميد، المرجع السابق، ص 36.

[2] سيف هشام الفخري، "الإئتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الازمات المصرفية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2009، ص 2.

[3] إيمان حابس، "دور التحليل المالي في منح القروض" رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص 4.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ب. يعتبر الإئتمان المصرفي المورد والمصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من إستخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية الإئتمان المصرفي عناية خاصة.

ج. تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعود بالوفاء، وكيف إن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الإقتصادي الذي لم يسبق له مثيل تأريخ الإنسانية.

د. يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لأخر، وبذلك فهو واسطة للتبادل وواسطة لإستغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.

ه. تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق لإئتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.

و. إرتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى إرتفاع الفوائد والعمولات، التي تعتبر كمصدر للإيرادات و التي تُمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، وتدبير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية إحتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة إحتياجات السحب من العملاء.

ز. يلعب الإئتمان دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تُمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ودفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة، والحصول على سلع الإنتاج ذلك.

ح. منح الإئتمان يُمكن البنوك من الإسهام في النشاط الإقتصادي وتقدمه، ورخاء المجتمع الذي تخدمه. فيعمل الإئتمان على خلق فرص العمل، وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في إستغلال الموارد الإقتصادية، و تحسين مستوى المعيشة.

ط. تقوم بدور هام في الحياة الإقتصادية، حيث تعتمد عليها الأنشطة الإقتصادية لتوفر إحتياجاتها من السيولة لتغطية عمليات الداخلية والخارجية المختلفة.

ي. تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لإعتمادات الإستراد والتصدير، وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية.

ك. يتفاوت دور الإئتمان المصرفي من دولة إلى أخرى بسبب إختلاف درجات النمو والتخلف وعادة ما يوجه الإئتمان إلى مجالات و قطاعات قد تختلف وجهات النظر في تحديد أهميتها القومية و مكانتها على سلم التفضيلات الإجتماعية[1].

[1] إيمان حابس، المرجع السابق، ص 4.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المبحث الثاني/ماهية الأخطار الإئتمانية وأنواعها.

تمهيد وتقسيم.

المخاطر الإئتمانية هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل المقترض(أفراد أو شركات) أو رغبته على الوفاء بإلتزاماته أو تراجع الجدارته الإئتمانية في المواعيد المحددة، الأمر الذي يزيد إحتمال تعثره في المستقبل وبالتالي تمثُل التغيرات التي تطرأ على العوائد نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة. وتعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية. سوف نتطرق في هذا المبحث الى مخاطر الإئتمان وتصنيفها، كما نذكر ايضا أنواع المخاطر الإئتمانية.

المطلب الأول/تعريف المخاطر الإئتمانية و تقسيمها.

المخاطر الإئتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل.

والسبب الرئيسي وارء المخاطر الإئتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده.لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعتق فقط بعمتية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للبملغ المتفق عليه.

الفرع الأول/تعريف المخاطر.

تشكل المخاطر الهاجس الأكبر للنشاط البنكي وتختلف المخاطر باختلاف الظروف الداخلية والمحيطة كما تختلف باختلاف أنواع العمليات التي تمارسها البنوك التجارية، وتمس المخاطر بشكل كبير عمليات الإقراض، ولذلك وجب معرفة هذه المخاطر وابتكار طرق للقضاء عليها أو الحد منها على أقل تقدير.

أ. تعريف الخطر:

إختلفت التعاريف الخاصة بالخطر وتعددت حيث كان ظهور كل تعريف يقوم على محاولة التقليل من عيوب التعريف السابق له ولعل من أبرزها:

أن الخطر هو " عدم التأكد من وقوع الخسارة " حيث اعتمد هذا التعريف على حالة الفرد المعنوية عند اتخاذه لقراراته وهي حالة عدم التأكد[1].

وقام آخرون بتدارك النقص في هذا التعريف والمتمركز في أن الخطر يكون احتمالي إضافة على تحديد المقصود بالخسارة أما هي مادية أو معنوية بتعريف هو: "الخسائر المالية المحتملة " أي حدد التعريف المقصود بالخسائر وهو الخسائر المادية وهناك تعريف أوسع للخطر سواء "احتمال النجاح أو الفشل" حيث يتضمن بالضرورة قياس الخطر تحديد مدى معين من النتائج المتوقعة والدرجات الاحتمالية.

[1] ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الإئتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية"بازل 2" رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة،الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2007، ص 22.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ويمكن تعريف الخطر بأنه احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير.

ب. تعريف المخاطرة:

تُحدث المخاطرة عند توقع حصول حدث غير مرغوب فيه للمقرض، ويمكن تعريفه بأنها احتمال التعرض لخسارة أو إصابة، ويمكن تعريف المخاطره على أنها الأثار غير المؤاتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المصرف أو رأسماله إذ تعد مخاطر التخلف أو التلكؤ عن سداد القرض هي واحدة من مخاطر الإئتمان في قرارات الإئتمان،وتنشأ مخاطر الإئتمان عندما لا يستطيع المصرف تقيم قدرة طالب القرض على الوفاء بإلتزاماته بتسديد أصل القرض وفوائده[1].

أن المخاطرة هي"احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على إستثمار معين. أي إن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المراجعين (Auditors) والمدراء لتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناتجة عن أحداث مستقبلية محتمل الوقوع لها قدرة على التأثر نتائج قرارات وبالتالي على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتجياته وربما إفلاسه."[2].

يُعرَّف مخاطر الإئتمان "أن يتخلف العملاء عن السداد، أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التأريخ المحدد لذلك ويتولد عن العجز وعن السداد خسارة كلية أو جزئية لا يبلغ معرض او تراجع المركز الإئتماني للعميل وبالتالي إزدياد إحتمال التخلف عن السداد."[3].

أما في قاموس "اكسفورد الانكليزي" فقد عرف المخاطر على انه "التعرض للخطر" ومن التعريف السابق نفهم أن المخاطر تتعلق بقرض أو ظروف وقوع بعض الأمور أو الأحداث غير المرغوب فيها.

الفرع الثاني/تقسيم المخاطر.

يمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض لها البنك من إجراء قرار الإئتمان إلى مخاطر عامة ومخاطر خاصة.

أ. **المخاطر الخاصة:** ترجع هذه الأخيرة إلى ظروف تتعلق بنشاط الزبون أو النشاط التي ينتمي إليها ومن أمثلة ذلك ضعف الإدارة من حيث هيكلها أو طريقتها المتبعة في تسيير المشاكل العمالية وأهمها الإضرابات. هذا ومن المتوقع أن يترك هذا النوع من المخاطر أثرا على رغبة وقدرة الزبون في سداد ما عليه من التزامات. وأهمها تلك المتعلقة بالبنك التجاري الذي يتعامل معه وأهم المعلومات والذي يحتمل أن يكون قد حصل عليها البنك هي تحليل ملف الزبون وهذا لمعرفة أمكانية سداد الزبون لإلتزاماته كما يستخدم أسلوب التحليل المالي. وذلك باستخدام نسب لقياس قدرة الزبون على السداد وقياس مدى كفاية رأس المال لسداد مستحقات البنك في حالة إفلاس المؤسسة وتعذر بيع الأصول بقيمتها السوقية.

---

[1]Fatemi, Ali. andFooladi ,Iraj. "Credit risk management", managerial finance journal,vol 2006, (32 No3)P227.

[2] د. ابراهيم الكراسنة، المرجع السابق، ص 88.

[3]فريهان يوسف عبدالحفيظ، "إدارة المخاطر المصرفية" بحث مقدم في كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الاسراء، 2008 ص 19.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ب. **المخاطر العامة:** بالإضافة إلى المخاطر الخاصة يتعرض الإئتمان لنوع آخر من المخاطر وهي تلك التي يتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة وظرف المنشأة المقترضة وأهم تلك المخاطر هي تلك المتعلقة بأسعار الفائدة مثل: مخاطر التضخم، مخاطر السوق،...وغيرها.

المطلب الثاني/أنواع المخاطر الإئتمانية.

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن الوضع الداخلي للبنوك إما بسبب تفاقم الديون الخطرة حيث تنشا هذه الأخيرة في حالة إعسار المدين في تسديد ديونه، ولحماية البنك لأمواله وضع قواعد احترازية تخضع لها جميع البنوك وأخرى خارجة عن إدارة البنك وتعود بالأخص إلى كثرة المبادلات الدولية.

الفرع الأول/المخاطر الداخلية المتعلقة بالبنك

أولا: خطر السيولة: ويتعلق بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة طلبات التسديد من طرف الزبائن (المودعين) وهذا ناتج عن عدم تسديد الزبائن للأموال المقترضة لهم في الوقت المحدد فالبنك التجاري يمارس نشاطه معتمدا على الودائع المقدمة له من طرف زبائنه (المودعين) فيقوم بتمويل القروض التي يمنحها بواسطة هذه الودائع[1] وقد يحدث وأن يطلب المودع ماله في أي وقت وبالتالي يتعرض البنك إلى خطر عدم السيولة الذي قد يحدث نتيجة للسحب المفاجئ والمستمر لودائع الزبائن بإعتبار أن القروض التي منحت للغير لم يحن بعد ميعاد إستحقاقها أو لم تسدد في تاريخ الإستحقاق، فتصبح تلك الأموال مجمدة مما يدفع البنك إلى خصم أوراقه التجارية في السوق النقدية بمعدلات فائدة مرتفعة وبالتالي حدوث خسارة للبنك، أما في حالة عدم إمكانية إعادة خصم الأوراق في الأسواق النقدية فيلجأ البنك التجاري إلى طلب قرض من البنك المركزي، وهذا يؤدي إلى عواقب يمكن أن يواجهها البنك التجاري على المدى القصير وهي:

أ. **رفع تكاليف الإستغلال** وذلك برفع نسب منح القروض.

ب. **التقليل من توزيع القروض على الزبائن** وبالتالي تخفيض المنتجات المالية للبنك.

ج. **اللجوء إلى البنك المركزي لطلب قرض بمعدل فائدة مرتفعة جدا،** وهذا بدوره يثقل جدول نتائج البنك ويضعه في وضعية مالية صعبة جدا[2]، وهذا الخطر راجع للبنك لأسباب خارجية لأنه يجب أن تكون للبنك ميزانية سيولة معقولة لمواجهة التزاماته في كل حين، فترتبط سيولة ميزانية البنك بهيكلة الأصول والخصوم من جهة وإلى الخبرة من جهة ثانية التي يكتسبها البنك لإعادة التمويل السريع وبدون خسارة من جهة أخرى.ولتجنب خطر السيولة فعلى البنك أن يضمن التوازن بين موارده و استخداماته لأي من بين أصوله و خصومه.

---

[1] د. محمد علي كاظم التميمي وأخرون، "قياس المخاطر الإئتمانية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (02010– 2015)، ص 47.

[2] سميرة حسين الخزرجي، "إدارة المخاطر المصرفية واتفاق بازلII." معاون مدير عام، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، 2013، ص 7.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ثانيا: خطر معدل الفائدة: سعر الفائدة والثمن الذي يمنحه البنك للحصول على قرض أو الثمن الذي يدفعه البنك مقابل حصوله على الودائع، فمعدل الفائدة يكون ثابتاأو متغيرا تبعا لحجم العلميات المصرفية.[1]

يتحدد خطر سعر الفائدة بالنسبة للبنك عندما يكون هذا الأخير ملكا للأصول أو الخصوم بمعدلات فائدة ثابتة أو بمعدلات متغيرة، وهذا الخطر لها تأثير هام على وضعية البنك وهذا من خلال العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وقيمة الأصل المالي، فعند المقارنة بين الميزانية المصرفية ومحفظة الأصول المالية، نجد أن كل أصل مالي تكون له استجابة ايجابية أو سلبية تبعا لمتغيرات سعر الفائدة.

ثالثا: خطر التعبئة: قبل أن يتخذ البنك أي قرار بتمويل مؤسسة يجب أن يقوم بدراسة واقعية بالتحليل والتقدير الحقيق لجميع معطياته،على أساس أن هذا الخطر مرتبط بتسيير البنك لموارده.

يتميز خطر التعبئة بالنسبة للبنك باستحالة تعبئة حافظة ذممه في السوق النقدية أو لدى بنك الإصدار بواسطة تقنيات إعادة التمويل خاصة تقنيات إعادة الخصم، حيث نتج البنك نفسه مجبرا للجوء إلى السوق النقدية (بين البنوك) ودفع فائدة عالية[2]، وبالتالي فإن إعادة التمويل ليست من طبيعة دفع مردودية البنك وتطويرها بل العكس قد تكبده خسائر على المستويات التالية:

أ. تقليل منح القروض يؤدي إلى تخفيض إيرادات الاستغلال.

ب. اللجوء إلى السحب المكشوف لدى البنك الجزائري، ذو معدل الجحيم مما يثقل حسابات النتائج يسيء لوضعية البنك المالية، ولتجنب خطر التعبئة يجب على البنك اعتماد تسيير رائد يضمن له التوازن بين موارده واستخداماته.

الفرع الثاني/المخاطر الخارجية المتعلقة بطالب القرض.

هي المخاطر التي ترتبط إما بالسوق النقدية أو الجهة الطالبة للقرض، وتتمثل في المخاطر التالية:

أولا: خطر عدم التسديد: يعد خطر عدم استرداد الأموال أول خطر يعترض نشاط البنك وذلك لأسباب تخص الجهة الطالبة للقرض، ويتعلق الأمر بتعرضها للإفلاس سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،[3] وتتمثل في أخطار المتعلقة بإنشاء المؤسسة وتسييرها، وتنقسم إلى ثلاثة أخطار:

أ. خطر إقتصادي: يتعلق هذا الخطر بالظرف الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي السائد ويعتبر من أكثر الأخطـــار صعوبة وتعقيدا بسبب انعدام وسائل تحديده أو تقييمه بدقة عند تحليل ملف طلب القرض[4]. ويستحيل الـــتحكم فـــي

---

[1] سلوى عبدالجبار عبدالقادر "المخاطر الائتمانية واثرها في القرار الائتماني الصائب" مجلة جامعة كربلاء العلمية/المجلد السادس/ العدد الاول/علمي/2008، ص 13.

[2] د. محمد داود عثمان،"أثر مخففات الإئتمان على قيمة البنوك" أطروحة دكتوراه مقدم الى قسم : المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص 78.

[3] فضيلة معروف، المرجع السابق، ص 32.

[4] د.عبدالعزيز الدغيم وأخرون، المرجع السابق، ص 196.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

هذا الخطر، إذ لا يسع البنك سوى تقييم هذه الوضعية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي من خلال القرارات السياسية والإقتصادية والنقدية المتخذة أو تلك التي هي في أثناء التطبيق إضافة إلى:

- السياسة العامة الداخلية والخارجية للبلد الذي ينشط فيه البنك.
- النظام الاقتصادي المنتهج.
- سياسة الاستثمار والتشغيل.
- السياسة الجبائية.
- سياسة القرض والنقد.
- سياسة التجارة الخارجية وإمكانية التمويل الخارجي.

ب. **خطر قانوني:** يرجع هذا الخطر أساسا إلى القوانين والأنظمة والأسس المطبقة داخل جهة طالب القرض[1]، إضافة إلى نوع الأنشطة التي تمارسها وعلاقتهما بالمحيط، ويعمل البنك على تفادي هذا الخطر من خلال القيام بدراسة تحليلية لجميع وثائق ملف طالب القرض وأنظمة المؤسسة التي ينتمي اليها طالب القرض، أي معرفة الطبيعة القانونية للعمل داخل المؤسسة: هل هي ذات مسؤولية محدودة أو شركة أشخاص أو شركة مساهمة؟ وكذلك شرعية أو عدم شرعية النشاط الذي تمارسه من الناحية القانونية. ومن بين القواعد التي على البنك معرفتها حول المؤسسة هي:

- النظام القانوني الذي يحكمها.
- مدى سلطة المسيرين على المؤسسة، أي الحرية في إبرام عقود القروض والرهونات وبيع ممتلكات المؤسسة.
- علاقة المساهمين بالمسيرين.
- وثائق الملكية والإيجار.

ج. **خطر تجاري:** يتم تحليل وتقدير الخطر التجاري من خلال الدراسات التالية :[2]

ثانيا: دراسة السوق: يستعمل معيار السوق في قياس أو إعطاء صورة عن سمعة الجهة الطالبة للقرض، ويستوجب على البنك معرفة السوق الذي تنشط فيه مؤسسة طالب القرض: سوق منافسة، سوق محتكرة، من طرف مؤسسة واحدة أو أكثر...فمثلا إذا كانت المؤسسة تعمل في سوق تتميز بالهيمنة وجب معرفة حصتها في هذا السوق وكذلك معرفة تطورها الحالي والماضي.

1. **دراسة زبائن المؤسسة:** يمكن تحليل عنصر الزبائن إلى ثلاثة عناصر أساسية:

مكان تواجد زبائن المؤسسة في عدة مناطق تكون عملية التسيير لحساباتهم صعبة خصوصا خلال عملية تحصيل الحقوق.

---

[1] محمد مطر، المرجع السابق، ص 39.

[2] د. منير إبراهيم هندي، المرجع السابق، ص 28.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

هل بإمكان المؤسسة مزاولة نفس النشاط الإقتصادي أم لهم نشاطات مختلفة ؟

هل لزبائن المؤسسة في قطاع واحد يشكل خطر تحمل خسائر كبيرة في حالة تعرض هذا القطاع لأزمات معينة.

2. **التنظيم التجاري للمؤسسة:** تعتبر نوعية التنظيم التجاري عاملا مهما من عوامل نجاح السياسة البيعية للمؤسسة، ويقوم البنك خلال دراسته للتنظيم التجاري بالإطلاع على:نظام شبكات التوزيع وطرق البيع المتبعة. مدى مرونة وقدرة التنظيم التجاري على التأقلم مع الأحداث الطارئة والتي ليست من صالح المؤسسة؛ ويمكن تقييم مدى فاعلية التنظيمات التجارية عن طريق قدرتها على المنافسة وحصة المؤسسة في السوق.

3. **العلاقة بين الإنتاج والمبيعات:**إجمالي الإنتاج يتكون من المنتجات المباعة مضافا إليها مخزون المنتجات التامة، فإذا كان الإنتاج أكبر من المبيعات يستنتج البنك أن المؤسسة سوف تواجه صعوبات عند تسديد ديون مورديها، كما تتعرض في المدى القصير لمشاكل في تسيير الخزينة إضافة إلى تحمل تكاليف التخزين المرتفعة بسبب المنتجات غير المباعة. إذا كان الإنتاج أقل من المبيعات فإن المؤسسة تغامر بفقدان جزء من حصتها في السوق أي فقدان جزء من الربح. كذلك إذا كانت عمليات البيع تتم على الحساب تتعرض لمؤسسة إلى عدم توازن الخزينة بسبب عدم توافرها السيولة اللازمة للقيام بعملية الإنتاج.

د. **الخطر المالي:** ويظهر الخطر المالي في المؤسسة على مستويين:[1]

1. **على مستوى الوسائل المالية:** يكلف اقتناء وسائل إنتاج نفقات كبيرة تحتاج لتمويل كبير ويكون هذا التمويل إما داخليا أو خارجيا:

- **التمويل الداخلي:** باستخدام الاحتياطات أو من طرف المساهمين في المؤسسة.
- **التمويل الخارجي:** من قبل أطراف خارجية: موردين، بنوك أخرى.

2. **على مستوى الإنتاج:** تحتاج المؤسسة خلال تأديتها لنشاط الإنتاج إلى وسائل مختلفة ويمكن أن تقسم إلى قسمين:

- **وسائل خارجية:**أي كل ما تحصل عليه المؤسسة من محيطها الخارجي: مواد أولية منتجات مصنعة، غلافات...أي استهلاكات وسيطة.
- **وسائل داخلية:** كل ما تنتجه المؤسسة بنفسها وكل ما تضعه من وسائل تحصل عليها من خارج المؤسسة مثل: المعدات والأدوات العقارات، اليد العاملة...

ه. **مخاطر أخرى:** غالبا ما تتحمل البنوك التي تتعامل في الأنشطة الدولية مخاطر إضافية عن تلك التي لا تتعامل سوى في الأنشطة المحلية، ولعل أهم هذه المخاطر هي:

1. **مخاطر أسعار الصرف:** التي تشير على مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية خاصة عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل.

[1] انس هشام المملوك، المرجع السابق، ص 44.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

2. **مخاطر البلد:** التي تشير إلى الخسارة الأساسية للفائدة أو برأس المال الأصلي الخاص بالقروض الدولية بسبب رفض البلد سداد المدفوعات وفقا لتواريخ إستحقاقها المحددة في اتفاقية القرض، فيصبح العجز عن السداد يمثل خطر البلد.
3. **مخاطر الأنشطة خارج الميزانية:** هي الأنشطة التي لا تقيد ضمن الأصول أو الخصوم مثل عمليات خطابات الضمان والإعتمادات المستندية، إذ يتحمل البنك مخاطر كبيرة جراء الخوض في هذه العمليات كون أطرافها غالبا ما تختلف أماكن إقامتهم.

الخاتمة

من خلال هذا البحث يمكن إدراك الأهمية الكبيرة للإئتمان للبنوك فهي تشكل جزءا كبيرا من نشطها ما تلعب دورا هاما في الإقتصاد ككل ولهذا وضعت طرق وأساليب لحمايتها من مخاطر التي قد تتعرض لها المصارف من خلال الكشف عن الأسباب والعراقيل التي يتعرض لها المقرض والتي تؤدي إلى عجزه عن الوفاء بالالتزامات إتجاه البنك ويقوم هذا الأخير بتحليل ودراسة القرض ما يتعلق بالإئتمان سواء من ناحية المقرض أو البنك

إن الوظيفة الأساسية للبنك تتمثل فيما يقدمه من تمويل لـــلإقتصاد من خلال ما يمنحه من إئتمان للمؤسسات العامة والخاصة سواء تعلق الأمر بالقروض المتوسطة أو طويلة الأمـــد المخصصة لتمويل الامـــشاريع، وبما أن للبنوك التجارية دور أساسي في عملية إستقبال الودائع من جهة وتقديمها من جهة أخرى، تحقق البنوك من وراء هذه العملية فوائد لحسابها الخاص لذلك فهي تسعى جاهدة إلى توطيد علاقتها بزبائنها، إلا أن المشكلة تكمن في إحتمال عدم إسترجاع المبالغ التي قامت بإقراضها كليـــــا أو جزئيا وفي أوقاتها المحددة لها وذلك ما يولد مخاطر القرض وتتمثل في الفـــرق بين قيمة القروض الممنوحة من طرف البنوك ومجموع المبالغ المتوقع إسترجاعها من المقترضين عند حلول مواعيد إستحقاق هذه القروض.

وبما أن عملية الإقراض بكل أشكالها تتضمن تأجيل التسديد على أساس الوعد، فهي بذلك محفوفة بدرجة معينة من المخاطر والتي من شأنها أن تهدد سيولة البنك وتضعه في موضع العجز عن الإيفاء بالتزاماته إتجاه المودعين، وللوقاية والتحكم في مخاطر التي تواجهها البنوك إعتمدت على طرق مختلفـــة كالإعتماد الكبير للبنوك على طلب الضمانات محاولة بذلك وقاية نفسها من المخاطر بالإضافة إلى المتابعة الجيدة للقرض للحد من مخاطر الإئتمان أيضا.

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى عدة إستنتاجات ومقترحات وهي كما يلي:

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الاستنتاجات.

نستخلص استنتاجاتنا من خلال البحث بما يلي:

إن مخاطرالإئتمان تنشأ بسبب لجوء البنك الى تقديم القروض أو الإئتمان للأفراد والقطاعات الإقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على إسترجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده وهذا السبب قد ينتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد مبلغ القرض وفوائده في تأريخ الإستحقاق المحدد أو انه له القدرة الحالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لأخر.

المقترحات.

من خلال هذا البحث و من أجل إتخاذ كافة الإجراءات الوقائية لحماية القرض الإئتماني والحفاظ على المركز المالي للبنك، خرجنا بجملة من التوصيات أهمها:

1. على البنك طلب وثائق وضمانات كافية لتغطية مبلغ القرض.
2. دراسة تحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع المطلوب تمويله وعدم الإعتماد بشكل أساسي على الضمانات في منح الإئتمان.
3. تقييم أهلية المقترض من جميع النواحي.
4. تعزيز نظم الرقابة المختصة والحرص على المتابعة الميدانية الجيدة والكاملة للمشروع المقدم.
5. التدريب المستمر في البنوك وتأهيل في مجال الإئتماني لإستيعاب المخاطر.
6. إستعمال التقنيات الحديثة الناجحة والمتطورة في إدارة المخاطر.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

قائمة المراجع.

الكتب:

[1] أسامة عبدالخالق الانصاري،"الإدارة المالية "موجود على الموقع www.kotobarabia.com

[2] اسامة عبدالخالق الانصاري، "إدارة البنوك التجارية والبنوك االسلامية" موجودة على الصفحة الالكترونية.www.kotobarabia.com

[3] عبد الحميد محمد الشواربى، "إدارة مخاطر الإئتمانية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية"، منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر،2002.

[4] د. ابراهيم الكراسنة، "أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر" ط 2، 2010، أبو ظبي.

[5] حسن توفيق النجفي،"معجم المصطلحات التجارية والمصرفية:"، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، 1976.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[6] حمزة محمود الزبيدي، " إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني"،الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2002

[7] صادق راشد الشمري، "إدارة المصارف"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

[8] عبدالمطلب عبدالحميد،" البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"،الدار الجامعية، الأسكندرية، مصر،2001.

[9] د.علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن،ط1، 2003.

[10] د. محمد مطر، "التحليل المالي والإئتماني(الاساليب و الادوات والاستخدامات العلمية)"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

[11] د. منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر" الجزء الأول:التوريق، ط1، الاسكندرية، 2002.

الرسائل العلمية.

[1] ميرفت علي أبو كمال،"الإدارة الحديثة لمخاطر الإئتمان في المصارفوفقا للمعايير الدولية"بازل2"رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة،الجامعة الإسلامية، غزة،فلسطين،2007.

[2] سيف هشام الفخري، " الإئتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الازمات المصرفية"،رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2009.

[3] انس هشام المملوك، "مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد،جامعة دمشق، سوريا 2014.

[4] حفيان جهاد، " إدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية" رسالة ماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012.

[5] إيمان حابس، "دور التحليل المالي في منح القروض" رسالة ماجستيرفي علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

[6] منى عباس كاظم،"الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي في تحسين كفاءة الائتمان المصرفي"، دارسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد،2015.

[7] محمد داود عثمان،"أثر مخففات الإئتمان على قيمة البنوك" أطروحة دكتوراه مقدم الى قسم: المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية،الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.

[8] فضيلة معروف،"محاولة التنبؤ بخطر الائتمان بطريقة القرض التنقيطي". رسالة ماجستير أكاديمي 2012.

المجلات والدوريات:

[1] د.عبدالعزيز الدغيم وأخرون " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد 3، 2006.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[2] "المخاطر المصرفية" مجلة اضاءات مالية مصرفية معهد الدراسات المصرفية الكويت العدد الرابع 2009.

[3] د.إبراهيم محمد علي الجزراوي و م.م. نادية شاكر النعيمي، " تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة" مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون/2010.

[4] سلوى عبدالجبار عبدالقادر "المخاطر الائتمانية واثرها في القرار الاعتماني الصائب" مجلة جامعة كربلاء العلمية/المجلد السادس/العدد الاول/علمي/2008.

الوثائق والبحوث:

[1] سميرة حسين الخزرجي،"إدارة المخاطر المصرفية واتفاق بازل."معاون مدير عام، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، 2013.

[2] د.محمد علي كاظم التميمي وأخرون، "قياس المخاطر الإئتمانية " لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (02010- 2015).

[3] فريهان يوسف عبد الحفيظ، "إدارة المخاطر المصرفية" بحث مقدم في كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الاسراء، 2008.

[4]Fatemi, Ali. And Fooladi, lraj. "Credit risk management", managerial finance journal, vol.32 No3(2006).

[5]http://www.google.books.iq.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq